

الضرائب. أما الأونسكو فقد اقترحت تعريفاً إحصائياً شاملاً يميز بين الكتاب والنشرة الدورية: «إنه نشرة غير دورية يحتوي على 49 صفحة أو أكثر». أما التشريرات الكندية والفرنلندية والنروجية فتقبل بالصفحات الـ49 وفي لبنان وأفريقيا الجنوبية فالصفحات يجب أن تكون خمسين. تفرض الدانمارك الـ60 صفحة المجر الـ64، واراندا وإيطاليا وموناكو الـ100 صفحة. وعلى العكس فإن بلجيكا تكتفي بالـ40 صفحة وتشيكوسلوفاكيا بـ42 وإسلندا بـ17. أما الهند فإنها تدرج أقل كتيب تحت لائحة الكتب. أما تعريف المملكة المتحدة فهو مالي: يعتبر كتاباً كل نشرة يبلغ نها ست بنسات على الأقل⁽¹⁾.

إن الخطأ في هذه التعريفات كلها هو أنها تعتبر الكتاب موضوعاً مادياً وليس وسيلة تبادل ثقافي والكثير منها يتضمن دليل السكك الحديدية ويستبعد أي طبعة مدرسية لمسرحية لراسين أو موليير. ولكن إذا كان بعض هذه التعريفات يأخذ بعين الاعتبار مضمون الكتاب فالغريب هو أن أي واحد منها لا يأخذ بعين الاعتبار وجهة استعماله. غير أن الكتاب هو «آلة المطالعة» والمطالعة هي التي تعرفه والكتاب مخطوطاً أو مطبوعاً أو مصوراً غايته أن يتيح تعدد الكلمة وفي الوقت نفسه المحادثة بها: فالكتاب الموجّه إلى شخص واحد لا معنى له. إذن يبدو أن عدد القراء يجب أن يدخل في التعريف. لكن الوحدة الإحصائية هي العنوان وليس النسخة. وليس في الوثائق الرسمية أية إشارة تعنى بعدد النسخ المطبوعة.

يجب أن ننظر إذن بكثير من الحذر إلى الإحصاءات التي تنشرها البلدان المختلفة. لننظر إلى أرقام عام 1961. يبدو أن «عمالقة الإنتاج» أي الدول التي نشرت أكثر من 10000 كتاب تبلغ ستاً وهي: الاتحاد السوفياتي (73999) المملكة المتحدة (24893) اليابان (24223) ألمانيا الفيدرالية (21877) الولايات المتحدة (18060) فرنسا (12705). هذه القائمة هي محالة. إن الفرق الذي يسجل لصالح روسيا يجب أن يخفض إلى النص لأن

(1) وفق R.E. BARKER, Books for all, P. 17.